

المصدر :
المدينة المنورة

التاريخ :
27-12-2005

الصفحات :
5

العدد :
15589

المسلسل :
30

مجلس الوزراء يوافق على تعديل اسم مصلحة الإحصاءات العامة

خادم الحرمين : بيان القمة وبلاغ مكة المكرمة يدخلان مرحلة التنفيذ قريباً

العمل الإسلامي سيبدأ مرحلة جديدة تخاطب تحديات العصر ومتغيراته

واس- الرياض

أعرب خادم الحرمين الشريفين الملك عبد الله بن عبد العزيز عن ثقته بأن البيان الختامي للقمّة الاستثنائية وبلاغ مكة المكرمة سيبدخان مرحلة التنفيذ في القريب لبيد العمل الإسلامي مرحلة جديدة تخاطب تحديات العصر ومتغيراته.

ووافق مجلس الوزراء، خلال ترؤس خادم الحرمين الشريفين لجلسته التي عقدها بعد ظهر أمس في قصر اليمامة في الرياض، على النظام الموحد لد الحماية التأمينية لمواطني دول الخليج الذي يبدأ تطبيقه من أول يناير المقبل ويقتصر على الشيخوخة والعجز والمرض والوفاة وإصابات العمل والأمراض المهنية. ووافق المجلس على تعديل اسم مصلحة الإحصاءات العامة ليصبح مصلحة الإحصاءات العامة والمعلومات.

في بداية الجلسة أعرب خادم الحرمين الشريفين عن تقديره الجم لأخيه صاحب السمو الشيخ خليفة بن زايد آل نهيان رئيس دولة الإمارات العربية المتحدة ورئيس الدورة الحالية للمجلس الأعلى لدول مجلس التعاون لدول الخليج العربية على الوضوح والجدية والمصداقية التي اتسمت بها أعمال القمّة الخليجية التي

ومتغيراته. أثر ذلك أطلع خادم الحرمين الشريفين المجلس على خلاصة مباحثاته ولقاءاته واتصالاته رعاه الله مع بعض القادة ومبعوثيهم خلال الأيام الماضية.

وأشّار إلى أن المجلس استعرض باهتمام تطورات الأحداث في المنطقة والعالم وخاصة ما يجري على الساحة العربية وأكد على مواقف المملكة التي ترمى الى جمع الكلمة ولم الشمل وتجاوز الخلافات وتوحيد الصف.

وعلى الصعيد المحلي أفاد وزير الثقافة والإعلام أن المجلس تابع بدء تطبيقات خطط الأجهزة المختلفة ذات العلاقة بأعمال الحج لهذا العام ١٤٢٦هـ وأكد المجلس على الأهمية

عقدت الأسبوع الماضي في أبوظبي في دولة الإمارات وأكد خادم الحرمين الشريفين على أهمية العمل الخليجي المشترك وعلى حتمية تعاون دول المجلس لأن في ذلك حماية للمنطقة وتكريسا لتماسكها ودعما لتقل دول المجلس الاقتصمصادي والسياسي وتمكيننا لهذه الدول من أن تجد مكانها المؤثر على الساحة الدولية.

وأثنى خادم الحرمين الشريفين على عمق فهم وسعة الدراك إخوانه أصحاب الجلالة والسمو قسادة دول مجلس التعاون للأهمية الاستراتيجية للعمل الخليجي المشترك الذي تبلوره أعمال المجلس. وأوضح وزير الثقافة والإعلام أياد بن أمين مبدئي عقب الجلسة أن المجلس أعرب عن أصادته بقرارات القمّة الخليجية وعلى وجه الخصوص ما يتعلق بمواصلة التحديث والتطوير داخل دول المجلس واعتماد وثيقة السياسة التجارية الموحدة لدول المجلس.

وأضاف ان المجلس تطرق كذلك الى نتائج أعمال القمّة الإسلامية الاستثنائية التي عقدت في مكة المكرمة حيث أعرب خادم الحرمين الشريفين عن ثقته بأن البيان الختامي للقمّة وبلاغ مكة المكرمة سيبدخان مرحلة التنفيذ في القريب لبيد العمل الإسلامي مرحلة جديدة تخاطب تحديات العصر

القصوى والأولوية المتميزة التي توليها المملكة لخدمة ضيوف الرحمن والعناية بهم والتسهيل عليهم. أثر ذلك أطلع المجلس على جدول الأعمال واتخذ من القرارات ما يلي:

أولا: قرر مجلس الوزراء الموافقة على المحضر المرفوع من صاحب السمو الملكي ولي العهد نائب رئيس مجلس الوزراء ورئيس اللجنة الوزارية للتنظيم الإداري المتضمن نتائج دراسة قطاع المعلومات والبحوث والدراسات ومن أبرز تلك النتائج تعديل اسم "مصلحة الإحصاءات العامة" ليصبح "مصلحة الإحصاءات العامة والمعلومات" مع بقاء ارتباطها بوزير الاقتصاد والتخطيط وتضاف الى اختصاصاتها مهمة

بدء نظام مد الحماية التأمينية للمواطنين الخليج اعتباراً من يناير

والتوقيع عليه ومن ثم رفع
النسخة النهائية الموقعة
لاستكمال الإجراءات النظامية
اللازمة.

خامساً: بعد الاطلاع على
مرفعه وزير المالية حول
مشروع اتفاقية بين حكومة
المملكة العربية السعودية
وحكومة جمهورية الصين
الشعبية لتجنب الازدواج
الضريبي في شأن الضرائب على
الدخل وعلى رأس المال ولتجنب
التهرب الضريبي ومشروع
البروتوكول/ المرافقة له قرر
مجلس الوزراء تفويض معاليه
بشأن مشروع الاتفاقية
والتوقيع عليهما في ضوء
الصيغتين المرفقتين بالقرار ومن
ثم رفع ما يتم التوصل اليه
لاستكمال الإجراءات النظامية.

سادساً: وافق مجلس
الوزراء على تعيينين بالمرتبتين
/الخامسة عشرة/ و/الرابعة
عشرة/ وذلك على النحو التالي:
١- تعيين سعد بن عبد الله
بن سعد الصفيان على وظيفة
/مستشار ادري/ بالمرتبة
الخامسة عشرة بوزارة
الداخلية.

٢- تعيين حمد بن حمد بن
ناصر التويجري على وظيفة
/مدير عام الشؤون الادارية
والمالية/ بالمرتبة الرابعة عشرة
بوزارة العمل.

المشار اليه بالصيغة المرفقة
بالقرار. وقد أعد مرسوم ملكي
بذلك.

وأبرز الملامح العامة لهذا
النظام:

١- تسرى بموجب هذا
النظام نظم التقاعد المدني
والتأمينات الاجتماعية المطبقة
في دول مجلس التعاون على
مواطنيها العاملين في دول
المجلس الأخرى.
٢- يقتصر تطبيق النظام
على فرع تأمين التقاعد
الشيخوخة والعجز والمرضى
والموتة /لايحول ذلك دون
تطبيق فرع تأمين اصابات العمل
والامراض المهنية بالنسبة
للموظف/ العامل/ وفقاً للاحكام
المعمول بها في الدولة مقر
العمل.

٣- الرزم النظام أجهزة
التقاعد المدني والتأمينات
الاجتماعية في الدولة مقر العمل
باتخاذ الإجراءات الكفيلة بالزام
أصحاب العمل بتطبيق أحكام
هذا النظام وتوعيتهم بأحكامه .
٤- يبدأ تطبيق هذا النظام

اعتباراً من غرة يناير ٢٠٠٦م.
رابعاً: وافق مجلس الوزراء
على طلب وزير الثقافة والاعلام
تفويضه أو من ينوبه بالتباحث
مع الجانب الايطالي لاعداد
مشروع مذكرة تعاون في مجال
تبادل الاخبار بين وكالة الأنباء
السعودية/واس/ ووكالة
الانباء الإيطالية/انساف/ في
ضوء الصيغة المرفقة بالقرار

الجمعة المنظمة ومن ثم التوقيع
على ذلك المشروع في ضوء
الصيغة المرفقة بالقرار ورفع
النسخة النهائية لاستكمال
الإجراءات النظامية.

ثالثاً: بعد الاطلاع على قرار
المجلس الاعلى لدول مجلس
التعاون لدول الخليج العربية
الصادر في الدورة الخامسة
والعشرين للمجلس الاعلى التي
عقدت في مملكة البحرين يومي
٨ و ٩/١١/١٤٢٥هـ الخاص بمد
الحماية التأمينية لمواطني دول
المجلس العاملين في غير دولهم
في أي دولة عضو في المجلس
وبعد النظر في قرار مجلس
الشورى رقم /٤٦٦٠/ وتاريخ
١٩/١٠/١٤٢٦هـ قرر مجلس
الوزراء الموافقة على النظام
الموحد مد الحماية التأمينية

جمع المعلومات الخاصة
بالقطاعين الحكومي والأهلي
وتتكون المصلحة من قطاعين
اثنين هما: قطاع الإحصاءات
وقطاع المعلومات وتكون هي
المرجع الرسمي لجميع
المعلومات والبيانات الإحصائية
وفقاً لللائحة السارية في هذا
النشان.

ثانياً: وافق مجلس الوزراء
على طلب صاحب السمو الملكي
وزير الداخلية تفويض سموه
أو من ينوبه بالتباحث مع
الجانب الايطالي لاعداد مشروع
اتفاق بين حكومة المملكة العربية
السعودية وحكومة جمهورية
ايطاليا للتعاون في مجال
مكافحة الجريمة والاشتغال غير
المشروع بالمخدرات والعقاقير
الممنهضة وأشكال أخرى من